قائمة المراجع

I- الكتب

1- أحمد أبو الوفا: المرافعات المدنية و التجارية، ط15، منشأة المعارف، الإسكندرية 1990.

2- أحمد السيد صاوي: الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، (د. د. ن)، القاهرة .2008

3- أحمد هندي: قانون المرافعات المدنية و التجارية –الخصومة و الحكم- دار النهضة العربية، القاهرة 1995.

4- أسامة روبي عبد العزيز الروبي: التدريبات العملية في قانون المرافعات الحديثة والتجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة.

5- السعيد محمد الأزمازي، عبد الحميد نجاشي الزهيري: شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2003.

6- بربارة عبد الرحمان : شرح قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ط1، منشورات بغدادي، الجزائر 2009.

7- بن ملحة الغوطي : القانون القضائي الجزائري، ط2، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2000.

8- بوبشير محند أمقران: النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998 .

9- بوبشير محند أمقران: قانون الاجراءات المدنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

10- بوضياف عمار: القضاء الإداري في الجزائر –دراسة وضعية تحليلية مقارنة- ط2 جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

11- بوري يحي: ضمانات و دعائم استقلال القضاء، دراسات ووثائق (استقلالية القضاء 1)، نشريات مجلس الأمة، الجزائر 1999.

12- حططاش عمر: خصوصية محكمة التنازع في النظام القضائي الجزائري، مجلة المحامي، عدد 5 لسنة 2007

13- حمدي باشا عمر: مبادئ الاجتهاد القضائي في مادة الاجراءات المدنية، دار هومة، الجزائر 2002.

14- ديب عبد السلام: قانون الاجراءات المدنية والإدارية الجديد- ترجمة للمحاكمة العادلة- ط2، موفم للنشر، الجزائر 2011.

15- زودة عمر: الاجراءات المدنية على ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، أونسيكلوبيديا، الجزائر، (د.تا).

16- سعد عبد العزيز: أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

17- شريف محمد: صلاحيات المحضر القضائي الجديدة في ظل قانون الاجراءات المدنية والإدارية الجزائري، ن. ق عدد 64 لسنة 2009.

18- صقر نبيل: الوسيط في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار الهدى، الجزائر 2008.

19- علي أبو عطية هيكل: قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2007.

20- فتحي والي : الوسيط في قانون القضاء المدني، (د. د. ن)، مصر 2001.

21- فضيل العيش: شرح قانون الاجراءات المدنية والإدارية الجديد، منشورات أمين، الجزائر، 2009.

22- محمد إبراهيمي: الوجيز في الإجراءات المدنية، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
23- يسرى مراد: رد ومخاصمة أعضاء الهيئات القضائية، ط1 (د. د. ن)، القاهرة 2002.

II-المقالات:

1- أحمد إبراهيم عبد التواب: الدفع بوجود اتفاق التحكيم في القانون القطري والمقارن، المجلة القانونية والقضائية، عدد1، قطر 2006.
2- بوضياف عمار: النظام القانوني للمحاكم الإدارية في القانون الجزائري، مجلة مجلس الدولة، عدد 5 لسنة 2002 .
3- قويدر منصور: من أجل نظرة جديدة للقضاء، دراسات ووثائق (استقلالية القضاء 1)، نشريات مجلس الأمة، الجزائر 1999.
4- معاشو عمار: تعليق على اختصاص المحكمة الاجتماعية في قانون الاجراءات المدنية و الإدارية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي و زو، عدد 1 لسنة 2010.
5- ماموني الطاهر: استقلالية القضاء بين القانون والواقع، دراسات ووثائق (استقلالية القضاء 1)، نشريات مجلس الأمة، الجزائر 1999.
6- ناصر أمين، مبدأ سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، مجلة المحامي، القاهرة، 2002.

III- المداخلات:

1- قبايلي طيب: نظام المحاكم الإدارية في إطار الاصلاح القضائي الجديد، مداخلة في الأيام الدراسية حول "التعديلات المستحدثة في إطار المنظومة القانونية الوطنية"، جامعة بجاية، أيام 15، 16 و2005/11/17.

IV - النصوص القانونية:

الدستور:

1. دستور 1996 ،الصادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 96-483، مؤرخ في 07 فيفري 1996، يتعلق بنشر نصّ تعديل الدستور الموافق عليه باستفتاء 28 نوفمبر، ج. ر عدد 9، مؤرخ في 08 ديسمبر 1996، معدّل ومتمّم.

النصوص التشريعية:

1- قانون عضوي رقم 01/98 مؤرخ في 1998/05/30، يتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج.ر عدد 37 لسنة 1998، معدّل ومتمّم بالقانون العضوي 13/11، مؤرخ في 2011/07/06، ج.ر عدد 43 لسنة 2011.

2- قانون عضوي رقم 03/98 مؤرخ في 1998/06/03، متعلق باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها، ج. ر عدد 39 لسنة 1998.

3- قانون عضوي رقم 11/04 مؤرخ في 2004/09/6، يتضمن القانون الأساسي للقضاء (ق. أ. ق)، ج. ر عدد 57 لسنة 2004.

4- قانون عضوي رقم 12/04 مؤرخ في 2004/09/06، يتضمن تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته، ج. ر عدد 57 لسنة 2004.

5- قانون عضوي رقم 11/05 مؤرخ في 2005/05/17، يتعلق بالتنظيم القضائي، ج. ر عدد 51 لسنة 2005.

6 – قانون عضوي رقم 12/11 المؤرخ في 2011/07/26، يحدّد تنظيم المحكمة العليا وعملها واختصاصاتها، ج. ر عدد 42 لسنة 2011 .

7- أمر رقم 154/66 مؤرخ في 1966/06/08، يتضمن قانون الإجراءات المدنية، معدّل ومتمّم، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 1997 (ملغى).

8 – أمر رقم 155/66 مؤرخ في 1966/06/10، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية (ق.إ.ج)، المعدّل والمتمّم، ج. ر عدد 48 سنة 1966.

9 – أمر 156/66 مؤرخ في 1966/06/10، يتضمن قانون العقوبات معدّل ومتمّم، ج. ر عدد 49 لسنة 1966.

10 – أمر رقم 57/71 مؤرخ في 05 1971/08، يتعلق بالمساعدة القضائية، ج. ر عدد 38 لسنة 1971، المعدّل والمتمّم بموجب القانون رقم 02/09 مؤرخ في 2009/02/25 ج. ر عدد 15 لسنة 2009.

11 – أمر رقم 58/75 مؤرخ في 19758/09/26، يتضمن القانون المدني (ق.م) معدل و متمم، ج.ر عدد 78 لسنة 1975.

12 – أمر 59/75 مؤرخ في ..../1975/09، يتضمن القانون التجاري، ج. ر عدد101 لسنة 1975، معدّل ومتمّم.

13- قانون رقم 11/84 مؤرخ في 1984/06/09، يتضمن قانون الأسرة، ج. ر عدد24 لسنة 1984، معدّل ومتمّم.

14- قانون رقم 22/89 مؤرخ في 1989/12/12، يتعلق بصلاحيات المحكمة العليا و تنظيمها وسيرها، ج.ر عدد 53 لسنة 1989 (ملغى).

15- قانون رقم 04/90 مؤرخ في 1990/02/06، يتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل، ج. ر عدد 06 لسنة 1990 .

16- قانون رقم04/91 مؤرخ في 1991/01/08، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ج. ر عدد2 لسنة 1991 (ملغى).

17- قانون 02/98 مؤرخ في 1998/05/30، يتعلق بالمحاكم الإدارية، ج. ر عدد 37 لسنة 1998.

18- أمر 01/05 مؤرخ في 2005/02/27، يعدّل ويتمم الأمر رقم 86/70 مؤرخ في 1970/12/15، يتضمن قانون الجنسية الجزائرية، ج. ر عدد 15 لسنة 2005.

20- قانون رقم 03/06 مؤرخ في 2006/02/20، يتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي، ج. ر عدد 14 لسنة 2006.

21- قانون رقم 09/08 مؤرخ في 2008/02/25، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج. ر عدد 21 لسنة 2008.

22- قانون رقم 07/13 مؤرخ في 2013/10/29، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة، ج. ر عدد 55 لسنة 2013.

النصوص التنظيمية:

1- مرسوم رئاسي رقم 279/05 مؤرخ في 2005/08/14، يتضمن إصدار النظام الداخلي للمحكمة العليا، ج.ر عدد 55 لسنة 2005 (ملغى).

2- مرسوم تنفيذي رقم 271/91، ج. ر عدد 38 لسنة 1990 (ملغى).

3- مرسوم تنفيذي رقم 310/95 مؤرخ في 1995/10/10، يحدد شروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين ويحدد حقوقهم و واجباتهم، ج. ر عدد 60 لسنة 1995.

4- مرسوم تنفيذي رقم 68/98 مؤرخ في 1998/02/16، يحدد اختصاص المجالس القضائية وكيفيات تطبيق الأمر 11/97 مؤرخ في 1997/03/19، يتضمن التقسيم القضائي، ج. ر عدد 16 لسنة 1998.

5- مرسوم تنفيذي رقم 356/98 مؤرخ في 1998/11/14، يحدّد كيفيات تطبيق أحكام القانون رقم 02/98 المتعلق بالمحاكم الإدارية، ج. ر عدد 85 لسنة 1998.

5- مرسوم تنفيذي رقم 348/06 مؤرخ في 2006/10/05، يتضمن تمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية و قضاة التحقيق، ج. ر عدد 63 لسنة 2006.

الاجتهاد القضائي:

1- قرار المحكمة العليا (المجلس الأعلى سابقا) الصادر بتاريخ 1985/04/01، م. ق عدد 4 سنة 1992.

2- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1984/03/12، م. ق عدد 4 لسنة 1989 .

3- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1994/04/19، ن. ق عدد 51 لسنة 1997 .

4- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1994/04/19، ن. ق عدد52 لسنة 1997.

5- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1990/10/15، م. ق عدد1 لسنة 1992.

6- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1984/02/03، م. ق عدد 4 لسنة 1989.

7- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1975/06/11.

8- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1998/03/11، م. ق عدد 2 لسنة 1999 .

9- قرار الصادر بتاريخ 061966/08، يحدّد كيفية التسجيل أو الشطب من قائمة الخبراء، ج. ر عدد 50 لسنة 1966.

10- قرار المجلس الأعلى رقم 28312، الصادر بتاريخ 1983/05/01 (غير منشور).

11- قرار وزارة العدل المؤرخ في 1990/09/25، الذي يحدد أقسام المحكمة، ج. ر عدد 51 لسنة 1990،

12- قرار وزارة العدل بتاريخ 1994/04/01، يتمّم القرار الصادر في 1990/09/25، الذي يحدّد أقسام المحكمة، ج. ر عدد 25 لسنة 1994.

13- قرار وزارة العدل بتاريخ 1995/06/14، يتمّم القرار الصادر في 1990/09/25، الذي يحدّد أقسام المحكمة، ج.ر عدد 56 لسنة 1995.

14- قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ بتاريخ 1984/01/07، م. ق عدد 4 لسنة 1989 .

15- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 1993/09/27، م. ق عدد 1 لسنة 1994.

16- قرار المجلس الأعلى الصادر بتاريخ 1984/02/26، م. ق عدد 4 لسنة 1989.

V - الوثائق:

1- مرشد المتعامل مع القضاء، وزارة العدل، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 1997.

فهرس الموضوعات

قائمة أهم المختصرات

مقدمة: ----------1

الفصل التمهيدي: مدخل عان لقانون الاجراءات المدنية----------3

1- موضوعات قانون الاجراءات المدنية والإدارية ----------4

2- تسمية قانون الاجراءات المدنية والإدارية ----------4

3- طبيعة قواعد الاجراءات----------5

4- خصائص قواعد قانون الاجراءات----------7

5- التنازع الزمني والمكاني لقواعد قانون الإجراءات ----------8

الفصل الأول: مبادئ النظام القضائي الجزائري ----------11

المبحث الأول: المبادئ العامة ----------11

المطلب الأول: حق اللجوء إلى القضاء ----------11

المطلب الثاني: المساعدة القضائية (المجانية) ----------12

المطلب الثالث: المساواة أمام القضاء وعلانية الجلسات ----------14

المطلب الرابع: احترام حقوق الدفاع والوجاهية ----------15

المطلب الخامس: مبدأ الفصل في القضايا في آجال معقولة ----------16

المطلب السادس: لامركزية وازدواجية القضاء ----------16

المطلب السابع: مبدأ التقاضي على درجتين----------17

المبحث الثاني: استقلال القضاء وحياده ----------20

المطلب الأول: استقلال القضاء----------21

الفرع الأول: الضمانات القانونية لاستقلال القضاء ----------22

1- استقرار القضاة----------22

2- تقرير ضمانات في حالة المسؤولية التأديبية ----------23
3- حماية القضاء من تأثير الرأي العام ----------24

المطلب الثاني: حياد القضاء----------25

الفرع الأول: تجسيد مبدأ الحياد----------25

1- إبعاد القاضي عن ممارسة الأعمال غير القضائية----------25
2- رد القاضي وتنحيه عن نظر الدعوى----------26
3- شفافية العمل القضائي ----------29

الفرع الثاني: تقرير المسؤولية على القاضي عند خرقه لمبدأ الحياد ----------29

الفصل الثاني: التنظيم القضائي الجزائري----------31

المبحث الأول: القضاة وأعوانهم----------31

المطلب الأول: القضاة ----------31

الفرع الأول: قضاة الحكم----------31

الفرع الثاني: قضاة النيابة العامة----------33

1- وظائف النيابة العامة ----------33
2- الأهمية المترتبة من تحديد صفة النيابة العامة في الدعوى المدنية----------35

المطلب الثاني: أعوان القضاء----------37

الفرع الأول: المحامي ----------37

الفرع الثاني: أمين الضبط ----------39

الفرع الثالث: المحضر القضائي ----------41

الفرع الرابع: الخبير ----------43

المبحث الثاني: الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري----------48

المطلب الأول: المحكمة----------49

الفرع الأول: أقسام المحكمة ----------50
الفرع الثاني: تشكيل هيئة حكم المحكمة----------52
الفرع الثالث: الأجهزة الأخرى في المحكمة----------53
المطلب الثاني: المجلس القضائي----------54
الفرع الأول: غرف المجلس القضائي ----------55
الفرع الثاني: سير المجلس القضائي ----------57
المطلب الثالث: المحكمة العليا----------57
الفرع الأول: غرف المحكمة العليا ----------58
الفرع الثاني: تشكيل هيئة حكم المحكمة العليا----------59
المطلب الرابع: المحاكم الإدارية ----------59
المطلب الخامس: مجلس الدولة ----------60
المطلب السادس: محكمة التنازع----------61
الفصل الثالث: نظرية الاختصاص ----------63
المبحث الأول: انواع الاختصاص ----------63
المطلب الأول: الاختصاص الوظيفي ----------63
المطلب الثاني: الاختصاص النوعي----------65
الفرع الأول: الاختصاص النوعي للمحكمة----------65
الفرع الثاني: الاختصاص النوعي للمجلس----------68
الفرع الثالث: الاختصاص النوعي للمحكمة الإدارية ----------69
الفرع الرابع: الاختصاص النوعي لمجلس الدولة ----------69
الفرع الخامس: الاختصاص النوعي للمحكمة العليا----------70

المطلب الثاني: الاختصاص الإقليمي----------72

الفرع الأول: القاعدة العامة في الاختصاص الإقليمي----------72

الفرع الثاني: استثناءات القاعدة العامة ----------74

المطلب الثالث: عوارض الاختصاص----------74

الفرع الأول: الدفع بعدم الاختصاص ----------74

1- الدفع بعدم الاختصاص النوعي----------75

2- الدفع بعدم الاختصاص الإقليمي ----------75

الفرع الثاني: الدفع بالإحالة أو التخلي ----------76

1- الدفع بالإحالة لوحدة الموضوع----------77

2- الدفع بالإحالة للارتباط ----------78

فهرس الموضوعات 85